مجلس الوزراء يناقش الحياة المعيشية للمواطن

تأمين حاجة البلاد من الطحين وستظهر النتائج خلال أيام

مدير الحبوب لـ«الوطن»: رغيف الخبز لم ينقطع خلال سنوات الحرب ولن ينقطع

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس المجلس العديد من القضايا الخدمية التي تمس الحياة المعيشية للمواطن مع التأكيد أولاً على استمرار الجهود لتأمين حاجة البلاد من مادة الطحين والتي ستظهر نتائجها الإيجابية خلال الأيام القليلة القادمة والتشدد بمراقبة الأفران وزيادة منافذ البيع والمعتمدين لضمان حصول المواطنين على مخصصاتهم والتخلص من مظاهر الازدحام، وضرورة تكاتف جميع الجهود والوجود الميداني للمعنيين في الأسواق لضبط الأسعار والتواصل المباشر مع المواطنين وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم في مختلف المجالات.

كما ناقش المجلس رؤية وزارتي الزراعة والصناعة لتطوير الواقع الزراعي والصناعات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى منتجات صناعية غذائية ذات ميزة تنافسية تلبي حاجة السوق المحلية مع تصدير الفائض بما يسهم في تحسين الميزان التجاري، وأكد ضرورة الأخذ بالملاحظات المطروحة خلال الجلسة ليصار إلى اعتماد الرؤية بصيغتها النهائية ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها.

وأكد عرنوس خلال الجلسة على أهمية التقييم المستمر لأداء الوزارات والتوصيف الدقيق لعملها للوقوف على المعوقات ومعالجتها وزيادة الاعتماد على الكفاءات التي من شأنها تطوير عمل القطاع العام، واستثمار الطاقات البشرية بالشكل الأمثل، لافتاً إلى ضرورة متابعة المشاريع التنموية الحالية التي تم إطلاقها في المحافظات وتسريع وتيرة إنجازها.

ووافق المجلس على منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة بقيمة ٥ مليارات ليرة لتأمين المواد الأساسية، وكلف وزارة التجارة الداخلية تقديم مذكرة حول واقع عمل المؤسسة ومدى انعكاس تدخلها الإيجابي على ضبط أسعار المواد الأساسية، وطلب من الجهات المعنية تقييم تجربة أتمتة توزيع المشتقات النفطية والخبز والمواد التموينية لتعزيز إيجابياتها وتلافي سلبياتها والتوسع في تطبيقها ليصال الدعم إلى جميع مستحقيه.

كما طلب المجلس من وزارة الإدارة المحلية تقييم واقع المناطق الصناعية واستثماراتها والمعامل التي باشرت الإنتاج والمتوقفة عن العمل والوقوف على أسباب ذلك، ومن وزارة الصناعة تقديم مذكرة حول عمل مصانع الإسمنت والحديد وكمية الإنتاج وتكاليفه الحقيقية لوضع الآلية المناسبة لدعمها وضمان توفير حاجة السوق المحلية منها.

وخلال الجلسة قرر مجلس الوزراء تعديل القرار المتعلق ببدلات أشغال الأملاك العامة البحرية والذي يهدف للحفاظ على تلك الأملاك وزيادة الإيرادات الناتجة عن إشغالها، وبحث المراحل التي قطعها ملف السكن البديل لمشروع ٦٦ وأكد على متابعة التنفيذ بأقصى الإمكانات المتاحة وبالسرعة الممكنة.

كما وافق المجلس على التعاقد لإنشاء أربع محطات تحلية للآبار في محافظة الحسكة واستكمال تنفيذ مشروعي مبنيي المجمع القضائي في صلخد والقصر العدلي في محافظة السويداء.

ووافق المجلس أيضاً على إرسال عشرين طبيباً بجميع الاختصاصات بشكل شهري إلى مشفى دير الزور لتقديم الخدمات الصحية للأهالي في المحافظة على مدار الساعة.

من جهته مدير السورية للحبوب يوسف قاسم أكد في تصريح لـ«الوطن» أن مادة رغيف الخبز مؤمنة بالكامل ومن دون أي انقطاع على مستوى الجغرافية السورية في المدن والقرى والأحياء مشيراً إلى أن «السورية للحبوب» تقوم بتأمين الطحين لجميع المخابز العامة والخاصة التي تنتج الخبز التمويني.

وأضاف قاسم: خلال سنوات الأزمة لم ينقطع رغيف الخبز يوماً واحداً ولن ينقطع، علماً أن هناك بعض الازدحامات والتأخير في وصول سيارات الطحين إلى المخابز وغيرها من الأسباب ولاسيما انقطاع التيار الكهربائي الذي انعكس سلباً على إنتاج الطحين وإن المطاحن تعمل على الكهرباء إضافة إلى الديزل والمولدات لكنها مصممة للعمل فقط بحالات إسعافية أي لا تتجاوز أربع ساعات لذلك كان هناك نقص في الإنتاج.

وحول ما وجهت به الحكومة خلال الجلسة بخصوص عمل وواقع مصانع الحديد والإسمنت وضمان توفير حاجة السوق قال وزير الصناعة زياد صباغ لـ«الوطن»: إن حاجة السوق لمادتي الحديد والإسمنت متغيرة نتيجة الخراب والدمار ولا يمكن تحديدها حالياً لافتاً إلى أنه يتم العمل على تطوير عمل معامل الحديد الموجودة في القطاعين العام والخاص وتقديم دراسة استثمارية بعيدة كل البعد عن الخصخصة لإعادة تأهيل وتشغيل المعامل المتوقفة.

وأضاف: إن عدد معامل الإسمنت بالقطاع الخاص معمل واحد هو إسمنت البادية، وفي القطاع العام هناك معمل في حلب متوقف وآخر في دمر متوقف منذ أكثر من ١٥ عاماً ومعمل الرستن يعمل بشكل جزئي على الطحن فقط وهناك شركات أخرى متوقفة وهناك ثلاث شركات تعمل في طرطوس وحماة ودمشق.

مدير السورية للتجارة أحمد نجم أوضح لـ«الوطن» أن منح «السورية للتجارة» سلفة بقيمة ٥ مليارات ليرة لتأمين المواد الأساسية هي للمواد المستوردة التي تم توقيع عقود عليها للمواد المدعومة من قبل الدولة لمواد الرز والسكر والشاي والتي قيمتها كبيرة وخاصة أنه يتم وصول أكثر من شحنة بالوقت نفسه لذلك نلجأ إلى السلفة مشيراً إلى أن هناك قسماً يدفع من «السورية للتجارة» وقسماً يؤخذ على شكل سلفة ومن ثم تسديدها لوزارة المالية.

نجم أكد لـ«الوطن» أن هناك ١٥ ألف طن من السكر تم استلامها مؤخراً و٥ مليارات هي جزء من قيمتها.

مشيراً إلى أن الصعوبة هي في عقود الزيت فقط علماً أن بقية المواد مؤمنة بشكل كامل ونسعى حالياً لتأمين مادة الزيت للمواطنين عبر البطاقة الذكية.

وحول توزيع المواد التموينية قال: إنها مؤمنة بالكامل لجميع المواطنين من السكر والأرز والشاي وبخصوص الزيت قال: إننا بانتظار أن تكون عقود الزيت جاهزة لطرحها في الأسواق مباشرة.

> وزير الصناعة لـ«الوطن»: العمل على تطوير معامل تصنيع الحديد

> مدير السورية للتجارة: الصعوبة في عقود الزيت و٥ مليارات سلفة ستعاد لـ «المالية»

الأسعار لا تضبطها إلا المنافسة

عربش لـ«الوطن»: جميع السلع تسعّر حالياً بسعر أعلى من سعر الصرف

قسومة: التصدير يساهم في ضبط ارتفاع سعر الصرف ولا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار

رامز محفوظ

بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جميع السلع تسعر حالياً بسعر أعلى من سعر الصرف وبناء على توقعات بارتفاعه في أي لحظة، ففي حال كان سعر الصرف ٣٣٠٠ ليرة على سبيل المثال فإن التسعير يكون على أساس أن سعر الصرف من الممكن أن يرتفع ليصل إلى ٣٧٠٠ ليرة.

وأشار عربش إلى وجود فوضى في الأسعار حالياً وتفاوت في السعر بين محل تجاري وآخر.

وعن الحلول الممكنة لضبط الأسعار أوضح أن الأسعار في السوق لا تضبطها سوى المنافسة، مبيناً أن العرض الكافي للطلب والذي يزيد عليه إضافة إلى المنافسة بين الفعاليات الاقتصادية والتجارية هو الذي يعطي السعر الاقتصادي لكن في ظل الفوضى السائدة وتغيرات سعر الصرف بين لحظة وأخرى لن يؤدي ذلك سوى للفوضى.

وبين أن وزارة «التموين» لا تقوم بالدور المطلوب منها حالياً في ظل فوضى الأسعار وليست طرفاً مساعداً في تخفيض الأسعار إنما هي أحد المساعدين بارتفاع الأسعار.

وأشار إلى عدم وجود أي مؤشرات لانخفاض الأسعار قريباً، مبيناً أن الأسعار حتى في صالات السورية للتجارة اليوم أعلى من السعر في الأسواق.

وعن تأثير التصدير على ارتفاع الأسعار حالياً أشار عربش إلى أنه ليس هناك حركة تصدير فعلياً، مبيناً أن التصدير يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال كانت الكميات المصدرة تم سحبها من ضمن احتياجات السوق وأدت إلى ندرة في السلعة، أما في حال كان هناك فائض إنتاج وكان هناك تصدير فإن هذا الأمر يدعم العملة ويؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وبخصوص تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً على ارتفاع الأسعار في الداخل أكد أنه ليس هناك ارتفاع أسعار عالمي، مبيناً أن معظم دول العالم الأسعار فيها شبه ثابتة والارتفاع فيها لا يتجاوز ١ بالمئة.

وختم عربش بالقول إن العاملين بأجر هم الذين يدفعون اليوم ثمن ارتفاع الأسعار حالياً.

بدوره أكد رئيس اللجنة المركزية للتصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أن حركة التصدير نشطت خلال الشهر الحالي والبضائع التي يتم تصديرها متنوعة.

وبين أن التصدير يساهم في ضبط ارتفاع سعر الصرف وتهدئته ويحافظ على الأسعار ولا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتصدير يجلب القطع الأجنبي.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه حالياً نتيجة لارتفاع التكاليف إذ إن سعر ليتر المازوت في السوق السوداء ١٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أنه عندما يصبح هناك سعر صرف مرتفع يقوم التجار بأخذ الاحتياطات بشكل أكبر ويخافون من أن يرتفع سعر الصرف أكثر لذا يقومون برفع الأسعار، مبيناً أن هذا التصرف خاطئ ولا يجوز.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك دور أكبر خلال الفترة الحالية من قبل المؤسسة السورية للتجارة ويجب أن يكون تدخلها في مختلف الأصناف وألا يتم حصر تدخلها في أربعة أو خمسة أصناف.

وأشار إلى أن سعر الصرف خلال الأسبوع الحالي هادئ، مبيناً أنه في حال لم يستقر سعر الصرف فإن التاجر سيخاف من البيع وسيفضل بقاء البضاعة عنده أكثر من بيعها والحصول على الأموال، وخصوصاً أن الاسترداد صعب حالياً ويأخذ وقتاً طويلاً لذا يفضل التجار حالياً الا يستوردوا.

«السورية» تؤمّن لـ٢٠ ألف متقاعد في نقابات المهندسين والمعلمين

عبد الهادي شباط

صرحت مديرة التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين عزيزة قلاع لـ«الوطن» أن المؤسسة أمنت لنحو ٢٠ ألف متقاعد في نقابات المعلمين والمهندسين والمهندسين الزراعيين وانه يمكن لأي نقابة التأمين على المتقاعدين لديها لدى المؤسسة وفق التغطيات التي تطلبها النقابة وبناء عليه يتم التوافق على بوليصة تأمين تتناسب مع رؤية النقابة واحتياجاتها ونوعية الأمراض المراد تشميلها وتقديم الدراسات والاستشارات والعروض اللازمة لمناقشتها والتوصل إلى اتفاق ومنه يتم احتساب الأقساط بناء على العقود والتغطيات المتفق عليها في بوليصة التأمين الصحي.

بينما لا جديد حول التأمين الصحي للمتقاعدين من الجهات العامة رغم أن طلبهم وحاجتهم باتت أكثر إلحاحاً مع ظروف الأزمة وارتفاع أسعار الأدوية ومتطلبات العلاج مقابل انخفاض القدرة الشرائية لرواتبهم التقاعدية

ورغم صدور المرسوم التشريعي رقم (٤٦) في العام ٢٠١١ القاضي بتشميل متقاعدي الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية من المدنيين والعسكريين بالتأمين الصحي ويكون التأمين اختيارياً للمتقاعد حيث تتحمل الخزينة العامة للدولة ما نسبته ٦٢,٥ بالمئة من القسط السنوي للتأمين الصحي للمتقاعد والباقي يتحمله المتقاعد ويقتطع من معاشه التقاعدي.

إلا أنه اليوم وبعد مرور ١٠ سنوات على صدور هذا المرسوم تظهر الحاجة أكثر من أي وقت مضى لضرورة العمل بتطبيقه وإدخاله حيز التنفيذ وهناك الكثير من المتقاعدين الذين يواجهون معاناة لجهة تأمين وتغطية احتياجاتهم الصحية والدوائية وأن الأجر الشهري لا يكفي لنصف الأدوية التي يحتاجونها مع حالة غلاء أسعار الأدوية وأسعار التحاليل الطبية والكشوفات وغيرها من التحاليل المخبرية.

القطع التبديلية للأدوات الكهربائية بنصف عمرها وتسعّر باللحظة

طلال ماضي

يحمل أبو جهاد (فني صيانة أدوات كهربائية) مولدة الكهرباء في سيارته مع العدة اللازمة ويتجه إلى العنوان المحدد من أجل إصلاح براد منزلي، وبعد معاينته للبراد تبين أن تكلفة إصلاحه ١٥٠ ألف ليرة، فأخبر أصحاب المنزل بالتكلفة، وبعد الصدمة الذي تلقاها رب المنزل نور الدين عمر يطلب من الفني تقدير أجرته لدفعها لعدم توفر المبلغ لإصلاح الكلي حالياً.

(نور الدين) بعد أن علم أن عطل البراد في الثلاجة اتجه إلى سوق الكهرباء للبحث عن أسعار القطع والتأكد أنه سيتعرض للنصب من قبل الفني، لكنه صدم في سوق الكهرباء بمنطقة الحجاز بدمشق بالرقم الذي سمعه عن تكلفة قطع التبديل، ولم يقتنع بحديث التجار غير الحنون فذهب إلى سوق باب مصلى، وعند السؤال عن سعر القطعة المطلوبة ضرب التاجر على الآلة الحاسبة وأعطاه السعر الذي سمعه في الحجاز.

عاد نور الدين إلى منزله واتصل بعامل الصيانة ليخبره بتأمين المبلغ من أجل إصلاح البراد ليصل إلى نتيجة أن تكلفة العطل تجاوزت ١٧٥ ألف ليرة سورية مع أجرة فني الصيانة.

حال نور الدين أفضل من حال جاره سامر داوود الذي تعرض لحالة نصب من قبل شركة صيانة معروفة حيث حمل الغسالة وأحضرها إلى المركز، وبعد أيام اتصل المركز به بأن غسالته أصبحت جاهزة وتكلفتها ١٩٠ ألف ليرة مع ورقة بأسماء القطع المبدلة من محرك ومضخة وقطع صغيرة أخرى، وبعد عودته إلى المنزل وجد أن الغسالة لم تعمل أكثر من دورة ٢٠ دقيقة، فاتصل بفني صيانة آخر واحضره إلى المنزل وأخبره بأن الغسالة تم إبدال القطع التالية فيها، عامل الصيانة بدوره دقق في أعطال الغسالة فوجد أنها نفسها المبدلة، وبعد الفحص الدقيق تبين أن الشركة لم تقم بإصلاح الغسالة وسجلت فاتورة وهمية ما يعني أن المواطن تعرض لحالة نصب واحتيال.

وبعد الاطلاع على تكلفة صيانة بعض أعطال الأدوات الكهربائية المنزلية وجدنا أن تكلفة إصلاح ثلاجة براد ١٥٠ ألف ليرة، ومحرك البراد يباع وفق سعر الصرف الرائج ٢٣٠ ألفاً، وتبديل رومون ٤٠ ألفاً، ولوحة غسالة ٢٧٠ ألف ليرة، وتعبئة الغاز الإنكليزي للبراد ٥٠ ألفاً.

«المواطن يأكل الكُم ويسكت لمن يشتكي فالشكوى لغير الله مذلة» كما يرى خالد زين الدين ويقول: انتظرت عاملي ورشة الإصلاح أسبوعين وكل يوم أتصل بهم ويكذبون علي عند حضورهم سرقوني حيث القطع التبديلية لم تعمل أكثر من شهرين.

بدوره المساعد الفني جوان شيركو اعتبر أن القطع التبديلية الموجودة في الأسواق رديئة حيث تتلف بعد فترة استعمال قليلة، وقال: إن حالات النصب كثيرة في المهنة اليوم، ونسمع عن قصص وخفايا غير معقولة والمواطن لا حول له ولا قوة له حيث المهنة بلا حسيب أو رقيب، وكل فني يسعر على مزاجه وتختلف التسعيرة، واليوم نتيجة هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار الكثير من العائلات الفقيرة باتت من دون براد أو غسالة.

وكان الاتصال بمدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للحصول على رأيه بحاجة إلى موافقة كون الموضوع شائكاً ومعقداً فالتهرب من الجواب أفضل الحلول والوصول غير متاح.

أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة قال في تصريح لـ«الوطن»: إن الجمعية تتلقى شكاوى على جميع المواد والخدمات، وفي حال وجود شكوى على الخدمات المقدمة تحاول حلها ودياً لأن الإجراءات القانونية مسارها طويل، والكلمة فيها للقضاء الذي يقوم بتشكيل لجنة من التموين واتحاد الحرفيين للبت في الخلاف.

ودعا حيزة المواطن الذي يتعرض للغبن إلى تقديم شكوى إلى مديريات التموين، وفي حال عدم التجاوب تقوم الجمعية بمراسلة الوزارة بكتاب خطي، واعتبر أن الرقابة على المهن صعبة ومعقدة، وفي حال وجود شكاوى تشكل لجان من قبل التجارة الداخلية واتحاد الحرفيين ومن الصعب جداً تحديد الأسعار، لافتاً إلى مخاطبة جمعية حماية المستهلك لاتحاد الحرفيين من أجل دخول الجمعية على خط ضبط الأسعار فكان رد الاتحاد بأن الأمر معقد ولا يمكن ضبطه ولا توجد تسعيرة محددة للخدمات.

وأشار حيزة إلى أن تعدد المهن والخدمات جعل من ضبطها أمراً معقداً لأن لكل مهنة أشكالاً وتسعيرة.

> ١٧٥ ألف ليرة تكلفة إصلاح براد!

حملة للتحصين ضد مرض الجلد العقدي

تأمين ٣٥٠ ألف جرعة لقاح نوعي للأبقار

الوطن

أكد مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة د. حسين السليمان أنه تم تأمين ٣٥٠ ألف جرعة من اللقاح الحيوي لتحصين قطيع الأبقار ضد مرض التهاب الجلد العقدي لهذا العام وسيتم توزيع اللقاح على المحافظات، لافتاً إلى أن مديرية الصحة الحيوانية قامت بتأمين كافة مستلزمات التحصين من رؤوس أبر تستخدم لمرة واحدة مع المحاقن الأتوماتيكية وحافظات التبريد لنقل اللقاح أثناء الحملة وذلك لمحافظات طرطوس واللاذقية وحمص وحماة والغاب ودرعا والسويداء والقنيطرة وريف دمشق، حيث تواصل اللجنة الفنية في مديرية الصحة الحيوانية جولتها على كافة المحافظات المستهدفة بالتحصين من مرض التهاب الجلد العقدي عند الأبقار.

ولفت إلى أنه تم تعريف الفنيين البيطريين القائمين على تنفيذ حملة التحصين بالمواصفات الفنية للقاح ضد المرض والتأكيد على التقيد بإجراءات الأمن الحيوي.

وأشار السليمان إلى أنه سيتم تأمين الكميات اللازمة من اللقاح لتحصين باقي القطعان في محافظات حلب وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة.

ارتفاع تاريخي لسعر الذهب في سورية..

الغرام يرتفع ٢٠٠٠ ليرة أمس و٢٠ ألفاً منذ بداية شباط

طلال ماضي

ارتفع غرام الذهب في سورية أمس إلى مستويات قياسية غير مسبوقة وسجل الارتفاع الأخير لسعر الذهب منذ بداية شهر شباط الجاري إلى اليوم ٢٠ ألف ليرة سورية بحسب الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق بعد تسجيل ارتفاع جديد أمس بقيمة ٣٠٠٠ ليرة وسجل سعر المبيع ١٧٠٠٠٠ ليرة سورية غرام عيار ٢١، والشراء ١٦٩٥٠٠ ليرة، بينما بلغ سعر الغرام عيار ١٨ مبيعاً ١٤٥٧١٤ ليرة، وشراء ١٤٥٢١٤ ليرة.

وارتفع سعر مبيع غرام الذهب عيار ٢١ غراماً من ١٥٠ ألف ليرة في بداية شهر شباط إلى ١٧٠٠٠٠ ألف ليرة اليوم، وارتفع غرام الشراء إلى ١٦٩٥٠٠ ليرة وسجل سعر غرام الذهب عيار ١٨/ في بداية شهر شباط ١٣٢,٨٥٧ ليرة، وارتفع اليوم إلى سعر ١٤٥٧١٤ ليرة مبيعاً ١٤٥٧١٤ ليرة للشراء.